

المؤتمر الدولي الأول لمعهد التخطيط القومي**نحو تعليم داعم للتنمية المستدامة في مصر ٦-٨ مايو ٢٠١٧**

عرض أ.د. زينات طبالة*

مقدمة

في إطار دور معهد التخطيط القومي كمؤسسة بحثية كان وسيظل لها دور بارز في مناقشة وتحليل قضايا المجتمع والسعى نحو إيجاد حلول مناسبة، انطلقت فعاليات المؤتمر الدولي الأول لمعهد التخطيط القومي تحت عنوان: نحو تعليم داعم للتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة ٦-٨ مايو ٢٠١٧، بعد فترة اعداد لمدة عام منذ أبريل ٢٠١٦ بحيث تم عقد ورشتي عمل لمناقشة محاور المؤتمر المقترحة من قبل مقرر المؤتمر، بناء على الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، واستراتيجية مصر ٢٠٣٠، والتغيرات العالمية واتفاقيات التجارة في الخدمات، والاختلالات في المنظومة التعليمية، شارك في الورشة الأولى مجموعة من أساتذة معهد التخطيط القومي، والأخرى شارك فيها مجموعة من أساتذة الجامعات ومراكز البحوث وممثلي المجتمع المدني، وضمت الورشتان متخصصين وخبراء في مجالات مختلفة ما بين الاقتصاد، والاجتماع، والسياسة، وعلم النفس التربوي، والفلسفة والتخطيط، والتربية... إلخ. وأسفرت الورشتان عن الاتفاق على عدد ٧ محاور للمؤتمر:

* تعليم المستقبل واقتصاد الابداع والابتكار، التعليم والتنمية و سوق العمل ، التعليم و العدالة و القيم ،سياسات تمويل التعليم وسلم الأولويات،حوكمة التعليم و الإدارة الرشيدة، آليات و أشكال جديدة للتعليم و التعلم ، والتعليم و البحث العلمي، هذه المحاور السبعة جعلت للمؤتمر خصوصية في مناقشة قضايا التعليم في إطار يدعم التنمية، والبحث عن اجابة للسؤال التالي:

*الأستاذ بمعهد التخطيط القومي.

كيف يكون التعليم داعماً للتنمية المستدامة وتحقيق الرؤية المستقبلية لمصر.

فالتعليم يلعب دوراً محورياً في التنمية المستدامة لاتصاله بنوعية البشر الذين يصنعون التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد جاء التعليم الجيد ضمن الأهداف العالمية للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، كما جاء ضمن أولويات استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم في مصر: إتاحة التعليم بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار مؤسسى كفاء ومستدام. وفي هذا السياق استهدف المؤتمر تحسين جودة وإسهام التعليم في دفع عجلة التنمية وتعزيز استدامتها.

ومن خلال محاور المؤتمر السبعة تم مناقشة وتحليل نظام التعليم المصرى في ضوء الخبرات الناجحة محلياً وإقليمياً ودولياً مع التركيز على كيفية بناء نظام تعليمى ذى جودة عالية تتوفر فيه مقومات التنافسية والعدالة والقيم الإيجابية، واكتساب القدرة على التعلم المستمر، وبناء الشخصية المتكاملة. ارتكزت أعمال المؤتمر و مناقشاته على ثلاثة مسارات متكاملة:

المسار الأول: عرض من خبراء متخصصين لهم خبرات واسعة في كيفية الربط بين التعليم والتنمية المستدامة.

المسار الثانى: عرض لخبرات دولية من ممثلين لمؤسسات دولية ذات خبرة واسعة في هذا المجال مثل اليونسكو وخبراء تعليم من اليابان وخبراء من مصر استطاعوا نقل خبرة ألمانيا في التعليم.

المسار الثالث: عرض لمجموعة من البحوث شارك فيها عدد من الباحثين من جهات مختلفة، مثل: جامعة نزوى بسلطنة عمان، جامعة عمر المختار بليبيا، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط بالكويت، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث الزراعية، كليات التربية، كليات الآداب، كليات التجارة، وزارة التربية والتعليم، وزارة التخطيط، معهد التخطيط القومى). بدأت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بكلمتين من مقرر المؤتمر، ورئيس المؤتمر ثم ألقى كل من السيد وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى دكتور طارق شوقى، والسيد وزير التعليم العالى والبحث العلمى دكتور خالد عبد الغفار كلمة واختتمت الكلمات بكلمة

وزيرة التخطيط و المتابعة والاصلاح الادارى ورئيس مجلس ادارة المعهد دكتورة هالة السعيد. وأكدت جميع الكلمات على أهمية التعليم لدعم التنمية المستدامة. خصصت الجلسة الأولى فى كل يوم من أيام المؤتمر لتقديم خبرة من الخبرات المحلية والاقليمية والدولية لمناقشة كيف يكون التعليم داعما للتنمية المستدامة وذلك على النحو التالى:

الجلسة الأولى اليوم الأول: التعليم و التنمية المستدامة:

١- قدم ممثل مكتب اليونسكو الاقليمى بالقاهرة أ.د. سمير أحمد جرار^١ عرضا بعنوان: إعادة التفكير بالمنظومة التربوية والتنمية المستدامة، مؤكدا أن الرؤية التربوية فى العالم العربى مفقودة، وأن أساس العملية التربوية هو التعليم، وأن المنظومة التربوية اختلفت على مستوى العالم بتطور المجتمعات، وأن هناك تغيرات تفرض علينا اعادة النظر فى منظومة التربية و التعليم مع التسليم بأن التعليم حق انسانى يجب أن يكون فى خدمة الانسان للتعلم مدى الحياة، وافساح المجال للطلاب للإبداع والعمل الجماعى، وأن الهدف الأساسى من التعليم هو الوصول الى التعلم، والإعتراف بأهمية دور التعليم بوصفه ممرا رئيسيا لتحقيق التنمية.

وأكد العرض عل أهمية توسيع الاهتمام بتحسين الرعاية بالتربية فى مراحل الطفولة المبكرة، واعداد احياء اللغة العربية فى التعليم ، والاهتمام بتأهيل المعلمين ورفع مهاراتهم، وأن التعليم لا يجتمع مع الفقر، فيجب تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التعليم ومن ثم يحتاج التعليم الى سياسات اجتماعية مساعدة.

٢- كما قدم ممثل المجتمع المدنى أ.د. حسام بدرأوى^٢ عرضا عن مستقبل التعليم، أكد فيه أنه متفائل بمستقبل التعليم فى مصر لأن الأطفال المصريين لديهم استعدادات مستقبلية واعدة حتى فى أفقر المناطق فى مصر والتجارب الميدانية أثبتت ذلك، وأن المشكلة تتمثل فى سوء ادارة العملية التعليمية والإنفاق على التعليم حيث تتبع ذات الأساليب التقليدية فى حل المشكلات. وأكد على أن الأطفال أكثر قدرة على الخيال، فلا يجب أن نحدد لهم سياسات الابداع والابتكار، وعلينا اتباع أشكال جديدة من التغيير تسمح بمواكبة التطورات العالمية والتفكير خارج

^١ ممثل المكتب الاقليمى لليونسكو

^٢ مؤسس مبادرة النيل بدرأوى للتعليم و التنمية

النطاق التقليدي، وأشار في ذلك الى بعض التجارب الناجحة التي قام بها بعض الشباب في مصر مثل تجربة المناهج الافتراضية وتجربة الاستمارة الالكترونية لتقييم الطلاب. وكان العرض مركزا على أهمية دور المعلم حيث لا يرتقى مستوى التعليم في أى دولة فوق مستوى معلميه وأن التعددية في نظم التعليم يمكن أن تكون فعالة في حالة وجود دولة قوية في ادارتها للمنظومة التعليمية، وأشار في النهاية الى أهمية وجود دور للتسويق السياسي وكان لرئيس الجلسة تأكيد على الحق في التعليم وأنه آلية هامة للحراك الاجتماعى وتغيير البنية الطبقيّة للمجتمع وأن اصلاح التعليم يبدأ من تعريف الأهداف للتنمية. ومن أهم المداخلات في هذه الجلسة التأكيد على أن المدرسة ليست مكانا في الفراغ، فهي داخل سياق ثقافى واجتماعى واقتصادى، ويجب أن تتحول إلى رحم روحى تلتم فيها المعارف والفنون وكل الأشياء الجميلة فهي ليست مجرد معلومات، وأن التعليم الحقيقى هو تعليم لايفصل بين العقلى و اليدوى لأنهما معا يشكلان الشخصية، وأنه من الضرورى ربط التعليم بخطى التنمية، وألا نهدر قيمة المعلم مع التأكيد على أن تحنل مفاهيم الابداع الجاد مساحة كافية فى وسائل الاعلام. اذا تمت المحافظة على الرؤية التربوية والعمل الجماعى والقيم فنحن على الطريق الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة، وأن التفكير النقدى هو ممارسة وليس منهج، ولا حكمة تقال لأبنائنا، وأن التكنولوجيا ووسائل التواصل أصبحت جزء من الحياة الاجتماعية، فالموجة أصعب من أن نقف أمامها، فعلينا أن نقودها بدلا من أن نقف أمامها.

الجلسة الأولى اليوم الثانى: الخبرات الدولية:

١- فى هذه الجلسة قدم أ.د. وليد عبد مولا^٣ عرضاً أكد فيه أن نوعية مخرجات التعليم فى الدول العربية متشابهة، وأن جودة المخرجات تؤدي إلى الربط بشكل تلقائى مع سوق العمل وأن جودة التعليم تبدأ بالتأكد على أهمية مرحلة التعليم قبل الجامعى، وأن تراجع مصر فى نتائج الاختبارات الدولية للعلوم والرياضيات على الرغم من أهمية هذه العلوم لاقتصاد المعرفة يستدعى الاهتمام بالتعليم قبل الجامعى، وأن هناك حاجة إلى قيام شراكة مجتمعية فى تنويع أساليب التمويل وتعزيز

^٣مستشار المعهد العربى للتخطيط بالكويت

الشراكة مع القطاع الخاص وأن المنافسة المفتوحة من شأنها تحقيق جودة التعليم، مع العلم أن الإصلاح الجزئي لا يجدي ، فلا بد من أن يكون هيكلها متكاملًا وطويل المدى.

٢- كما قدم أ.د. محسن توفيق^٤ عرضاً عن المنهج المنظومي وأهمية اتباع هذا المنهج في التعليم، حيث أشار الى أن أى منظومة هي عبارة عن أجزاء مترابطة لها هدف ومكونة من مدخلات و مخرجات، وأن المنظومة التعليمية هي منظومة اصطناعية لها صفات معينة وأن استخدام **المنهج المنظومي المتكامل** ضرورة، ويجب مراعاة خصائص المنظومة وأجزائها، وأن منظومة التعليم يجب أن تكون قائمة على الابداع والابتكار، ولقد أكدت المداخلات على هذا المنهج حيث أن التعليم يتم في مجتمع تتفاعل به كثير من المتغيرات سواء الداخلية أو الخارجية، ومن ثم فهي تؤثر فيه و تتأثر به، ويجب أن نفهم جيدا المنظومة ككل لأن المنهج (التفكيكي) لن يوصلنا الى حلول حقيقية. مع التأكيد على أن التعليم الفنى فى مصر وعلى الرغم من اشكالياته يمكن أن يكون مصدرا هاما لتمويل التعليم وتحقيق الأهداف التنموية

الجلسة الأولى اليوم الثالث: خبرات التعليم فى اليابان و ألمانيا

١- قام بعرض خبرة التعليم باليابان كل من أ.د. نارو^٥ ، أ.د. تاناكا^٦ ، قدما عرضا عن التعليم فى اليابان والتي تعتبر **التعليم مركزا للريج** لأنه يؤدي الى تطوير التنمية البشرية و زيادة الانتاج مما ينعكس على زيادة الناتج المحلى، مما يساعد على الاستثمار فى التعليم مرة أخرى، وأن التعليم فى اليابان هو نموذج للعلاقات التبادلية و التفاعلية فى المجتمع مما يدعم العلاقة بين القطاعات ويؤهل للاستفادة من مخرجات التعليم، ويرتكز التعليم فى اليابان على ثلاث قيم أساسية تمثل ركيزة نجاحه وهى: **الاعتماد على الذات - والتعاون - و الابتكار** وأن المعلم له كل الاحترام ومقدر من الجميع مما يجعله يعمل بجد واجتهاد. وتتولى الحكومة المركزية وضع الاطار العام والسياسة

^٤ الخبير الدولى و الأستاذ بجامعة عين شمس

^٥ خبير الجايكا

^٦سكرتير أول بالسفارة اليابانية، وخبير التعليم بوزارة التعليم اليابانية

العامة للتعليم ووظيفتها استرشادية وتتمتع المحافظات و المحليات باستقلالية فى ادارة ومتابعة العملية التعليمية.

كما تم استعراض المراحل التاريخية لتطوير العملية التعليمية والتي ركزت منذ السبعينات على جودة التعليم بعد الانتهاء من التطوير الكمي من حيث انشاء مرافق جديدة و سن القوانين الداعمة للعملية التعليمية، ويتم حاليا مراجعة السياسات التعليمية السابقة لمواءمة التعليم مع التغيرات الحادثة على مستوى المجتمع والعالم. ويهتم التعليم اليابانى ببناء الطلاب وذلك من خلال المحتوى التعليمى المناسب لكل مرحلة تعليمية والتركيز على ممارسة الانشطة بما يعرف بالتوكاتسو الذى يهدف الى تعزيز الشخصية واحداث توازن بين الفكر و المعرفة من خلال الأنشطة المدرسية ويتم تدريس هذه الأنشطة كباقي المقررات والمناهج الدراسية. ومن الأمثلة التى تطبق فى المدارس المصرية اليابانية:

١-التقاط القمامة

٢-الوقوف بانتظام فى الطابور

٣-وجود رائد/منسق للفصل

٤-الحفاظ على الوقت ووجود ساعة فى الفصل

٥-غسل اليدين ونظافة الفصل و المدرسة

وعن كيفية التعامل مع الأطفال العاقرة، تمت الاشارة الى أنه يتم التقاط الطفل الذى تظهر عليه علامات النبوغ و التفوق فى مجال ما ويتم تصعيده الى مستوى دراسى يسمح له بتأصيل هذه الموهبة دون التدرج فى السلم التعليمى. وعن الفرق بين النظام التعليمى فى مصر و اليابان، يرى الدكتور نارو أن فى اليابان السياسة العامة للدولة ثابتة لا تتغير بتغير الوزراء، كما أن هناك تنسيق بين الوزارات وعددها ١١ وزارة فيما يتعلق بالتعليم ، ولكن الأمر قد يكون أكثر صعوبة فى مصر التى بها ٣٣ وزارة.

١١- أما العرض الثانى، فكان عرض أ.د. صلاح غنيم^٧، وقدمه نيابة عنه د. محمد يسين علام^٨، وذلك عن تجربة ألمانيا فى النظام التعليمى وتأهيل المعلمين، حيث أشار المتحدث الى أن إعداد وتأهيل المعلمين فى ألمانيا يخضع لنظام اختبار (أبيتور) حيث لا يمكن للمعلم ممارسة هذه المهنة قبل اجتياز هذا الاختبار. وأن هناك نظامين لإعداد المعلم الأول تكاملى والآخر تتابعى كما هو متبع فى مصر، ويتم وضع برامج مختلفة للمعلمين وفقا للمرحلة التعليمية على ثلاثة محاور للإعداد المهني والأكاديمي والثقافي، ويتدرج نظام التعيين بأن يبدأ المعلم التدريس لمدة عامين تحت اشراف معلم أكبر أو موجه يقرر مدى صلاحية المعلم لهذه المهنة، ويقوم المعلم بممارسة عمله فى مدرستين مختلفتين، عام فى كل مدرسة، حتى يتم اعتماده من خلا اختبار يعد لذلك.

ويبدأ المعلم كمتدرب ثم مساعد معلم وهكذا حتى يصل الى أعلى درجة فى السلم الوظيفي و هى الموجه الذى يتولى بدوره تقديم الدعم المستمر للمعلم وحل مشكلات الطلاب وأولياء الأمور. وأكد العرض على أهمية مهنة المعلم فى ألمانيا، وعلى الدور الفاعل لأولياء الأمور الذى قد يصل الى تعديل المناهج التى يتم تدريسها للطلبة عن طريق الموجه، ثم يتم ادخالها بصورة لا مركزية.

وعن مدى نقل خبرة التعليم من ألمانيا، فقد أشار ممثل مدير الأكاديمية المهنية للمعلمين بأن ما تحتويه القوانين المنظمة للعملية التعليمية جيد، إلا أن التطبيق على أرض الواقع يظهر كثير من التحديات لغياب التنسيق.

وقد تم عرض مجموعة من الأوراق البحثية التى شارك بها الباحثون وذلك بعد تحكيمها تحكيما علميا من قبل أساتذة خبراء بالجامعات والمراكز البحثية وتم عرض الأوراق البحثية التى قبلت فى باقى جلسات المؤتمر على النحوالتالى:

^٧ مدير الأكاديمية المهنية للمعلمين

^٨ مدير الادارة العامة لشئون فروع الأكاديمية المهنية للمعلمين

الجلسة الثانية اليوم الأول: التعليم والبحث العلمي والتنافسية

تم عرض ثلاث أوراق بحثية في هذه الجلسة:

١- دور الجامعات المصرية في البحث العلمي لدعم التنمية المستدامة في ضوء خبرات عالمية وإقليمية^٩

٢- تحسين مؤشرات التنافسية للتعليم قبل الجامعي في مصر : سيناريوهات بديلة^{١٠}

3-Higher Education & Improving the National competitiveness in Egypt: Challenges & opportunities¹¹

وكان أهم ما جاء بهذه الجلسة تحديد مدخل البحث العلمي في التنمية المستدامة، وواقع وتحديات البحث العلمي في الجامعات المصرية، مع الإشارة إلى خبرات عالمية وإقليمية حول دور الجامعات في البحث العلمي ودعم التنمية المستدامة، وقدمت مقترحات وآليات لتعزيز هذا الدور، وأنه على الرغم من التقدم الذي أحرزته مصر في معدلات الالتحاق إلا أن ضعف مؤشرات الجودة في التعليم أدت إلى تراجع ترتيب التعليم العالي في مؤشر التنافسية العالمي. وأن استحواس الأجور والمرتبات على أكثر من ثلثي الانفاق على التعليم يؤدي إلى عدم القدرة على توجيه الاعتمادات نحو تطوير التعليم ورفع جودته، ومن ثم فإن تطبيق موازنة البرامج والآداء يعد من أنسب الآليات لتقييم مردود الانفاق على التعليم، وتبنى سياسات جديدة لتمويل ودعم تطبيقها وتسويقها تجارياً. وعلى المجتمع كله المشاركة في العملية التعليمية من قطاع عام إلى قطاع خاص إلى مجتمع مدني، مع ضرورة مراجعة قياس مؤشرات التعليم بصفة دورية في ضوء المؤشرات الدولية أخذاً في الاعتبار خصوصية الأوضاع في مصر، مع توجيه الجهود لتهيئة بيئة داعمة للابتكار والبحث العلمي. وضرورة تبنى مفهوم الحقائق الوزارية بحيث يستمر تطبيق نفس السياسات مع تغير الوزراء.

^٩ اعداد دكتورة مها الشال

^{١٠} اعداد دكتور عدنان قطيط

^{١١} اعداد دكتور عمر البديهي

وفيما يخص التعليق على بعض مؤشرات التنافسية -ورفض البعض لها- وضرورة وجود مؤشرات محلية، فهذا مردود عليه بأن المؤشرات المحلية تساهم في مقارنة الدولة بنفسها، ولكننا في حاجة إلى تفسير المؤشرات الدولية في ضوء الأوضاع الخاصة بالبلاد، ويمكن ادخال هذه العوامل المحلية في مؤشرات جديدة نطالب بإدماجها، وهذا يؤكد أنه لا بد من الاعتراف بالمؤشرات الدولية وإذا أردنا الاضافة عليها نطالب بذلك و نصر عليه. وكما هو متبع في الدول المتقدمة تشكل لجنة أو هيئة على المستوى القومي لصنع السياسة التعليمية يشارك فيها المجتمع، أي لا بد من وجود رؤية شاملة تسمح بمشاركة كافة أطراف المجتمع لضمان تطبيقها. وضرورة أن يرتبط مؤشر التعليم بالانفاق عليه، والتأكيد على أهمية المتابعة و التقييم لضمان فاعلية التنفيذ. ومراجعة أسباب تباين الالتحاق بالكليات العملية والانسانية ، حيث تتراجع في الأولى وتتزايد في الأخيرة ، وعلينا الاقرار بأن آلية مهمة من مكونات التنافسية الأممية هو ارتفاع نسب الملتحقين بالكليات العملية. وفي هذا الصدد تمت الاشارة الى صدور كتاب بالولايات المتحدة بعنوان "أدكي أقباط العالم " يتحدث عن أن العبرة ليست في استخدام الطلاب للكمبيوتر أو الموبايل ولكن العبرة في المعارف الأساسية في مجال الرياضيات لأنها هي مؤشر المستقبل.

الجلسة الثالثة اليوم الأول: التعليم والتنمية وسوق العمل

تم عرض ثلاث أوراق بحثية في هذه الجلسة:

- ١- التعليم العالي وسوق العمل في ضوء متطلبات التنمية المستدامة : الاشكاليات والتحديات^{١٢}
- ٢-تحسين كفاءةالتعليم الزراعى فى مصرلمواءمة سوق العمل"رؤى نظرية وتطلعات مستقبلية"^{١٣}
- ٣-دافعية معلمى المرحلة الابتدائية للتنمية المهنية وعلاقتها بكفاءة منظومة القيادة التربوية كما يدركونها^{١٤}

^{١٢} اعداد دكتورة هالة بن سعد

^{١٣} اعداد دكتورة حنان رجائي

^{١٤} اعداد دكتورة اسراء هاشم

وكان أهم ما دار بهذه الجلسة، أهمية إجراء الدراسات الميدانية لسوق العمل لتحديد احتياجاته، مع مراعاة تحقيق أهداف التعليم المرتبطة بالتنمية، وربط سياسات التعليم بخطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع ضرورة الاهتمام بالتعليم الزراعي وتغيير ثقافة المجتمع تجاه هذا النوع من التعليم والتي تتجه إلى الدونية، وكذلك التعليم الفني بشكل عام وعن دافعية معلمي المرحلة الابتدائية للتنمية المهنية، تؤكد من خلال دراسة ميدانية انخفاض مستوى الدافعية للتنمية المهنية وانخفاض مستوى كفاءة منظومة القيادة التربوية، ووجود ارتباط بين الدافعية للتنمية المهنية و كفاءة منظومة القيادة التربوية. وكان تقديم الدعم الفني للمعلمين الراغبين فى تحقيق التنمية المهنية مطلباً يقتضى ضرورة ربط البرامج التدريبية بالاحتياجات الفعلية، مع أهمية تنمية المهارات الانسانية للتواصل بين مديرى المدارس، والتأكيد على أهمية القيادة التربوية.

وفى هذا الصدد أكد رئيس الجلسة على أهمية دور المعلم وتحسين نظرة الأسرة والمجتمع له من خلال إعلام ايجابى، والتأكيد على خصوصية معلم مرحلة الطفولة المبكرة، و أن الأنشطة هى أفضل طريقة يمكن منها اعداد كوادر مستقبلية قادرة على خلق التغيير.

وفى المداخلات على ما دار بالجلسة، تم التأكيد على أن التعليم قيمة فى حد ذاته ومن ثم لا يجب ربطه بسوق العمل، وأن التعليم الفنى يقتضى مراجعة لهيكل التعليم والجمع بين العام والفنى فى مدرسة شاملة، وأن المجالات الفنية من شأنها توفير تمويل للعملية التعليمية اذا أحسنت ادارتها.

الجلسة الثانية اليوم الثانى: سياسات تمويل التعليم وسلم الأولويات

تم عرض ثلاث أوراق بحثية فى هذه الجلسة:

١- سياسات تمويل التعليم فى مصر وتحقيق التنمية المستدامة: الواقع و الحلول^{١٥}

^{١٥} اعداد دكتورة عبير محمود مجاهد

٢- تمويل التعليم في مصر لتحقيق النمو الاحتوائى ودعم التنمية المستدامة^{١٦}

٣- التباين المكانى لبعض مؤشرات كفاءة التعليم الابتدائى فى مصر^{١٧}

ومن أهم ما تم طرحه فى هذه الجلسة فكرة القروض الميسرة و خاصة للفقراء كأحد أهم مصادر تمويل التعليم فى مصر ، ولكن لقى هذا الاقتراح تعقيبا رافضا بأن هذه السياسة فى الدول المتقدمة والتي قطعت بها شوطا كبيرا تواجه بمعارضة من قبل الطلاب لأنها تشترط عليهم سداد هذا القرض من الدخل بعد التخرج و التوظيف وهو ما يمثل عبئا على الطالب فى المستقبل. وأنه لايمكن مناقشة قضية تمويل التعليم بمعزل عن كل قضايا التعليم وهيكل المنظومة التعليمية ككل من خلال عمل جماعى، فالمشكلة الأساسية تتمثل فى وجود العديد من الجهات المتناثرة التي تسعى كل منها للتركيز على جزئية ما من أجزاء منظومة التعليم وهو ما يستدعى التنسيق بين هذه الجهات لاحداث تكامل فيما بينها فى وضع استراتيجيات وخطط التعليم. وعن المقارنات المكانية بين مؤشرات التعليم لايجب أن نغفل تكامل الخصائص و المعلومات المتكاملة عن واقع المكان حتى تستقيم المقارنة.

الجلسة الثالثة اليوم الثانى :دعم التنمية المستدامة و تقدير الاحتياجات

تم عرض ثلاث أوراق بحثية فى هذه الجلسة:

١- ادماج البعد البيئى بالتعليم لدعم التنمية المستدامة فى مصر^{١٨} . ا. . .

٢- نحو نظام ذكى لرفع كفاءة التعليم و دعم التنمية المستدامة^{١٩} .

٣- Needs Assessment for Educational Sector in Egypt^{٢٠}

^{١٦} اعداد دكتورة سلوى عبد العزيز

^{١٧} اعداد دكتور موسى فتحى موسى

^{١٨} اعداد دكتورة سحر البهائى

^{١٩} اعداد دكتور رياض بسباس ، و ا. أحمد أبو السعد

^{٢٠} اعداد دكتور حسن ربيع

ارتكزت هذه الجلسة على أهمية غرس القيم و المفاهيم البيئية و رفع الوعي البيئي لأنه مسئول عن كل ما يتم من هدر للبيئة، وأن تحول التربية البيئية الى واقع يجب أن يكون من خلال الأنشطة المدرسية ولا يمكن أن نحمل كل شيء على المقررات الدراسية التي هي جزء من المنهج.

وأن نسلم بأن الاستدامة تأتي من البشر، ومع تعريف التنمية الذي يؤكد على أنها الحالة العقلية التي تجعل سكان أى دولة قادرين على أن يحدثوا تنمية متراكمة فى الناتج المحلى الاجمالى ومتوسط نصيب الفرد، وبما أنها حالة عقلية فإن بها تعليم وشخصية انسانية ، وحس مجتمعى وثقافى، ومن ثم فإن كل ذلك يستلزم معلم ذو مواصفات عالية الجودة، ودعم لمرحلة الطفولة المبكرة كأساس لإعداد شخصية ناجحة.

الجلسة الثانية اليوم الثالث : التعليم من واقع تجارب قطرية

تم عرض ثلاث أوراق بحثية فى هذه الجلسة

١- السياسات التعليمية بإيران وإسرائيل: نافذة نحو الهوية الوطنية^{٢١} ..

٢- محددات وتحديات التعليم الاحتوائى كمحور للتنمية المستدامة فى مصر فى ضوء تجربتي البرازيل والهند^{٢٢} ...

٣- بناء معايير الشراكة المجتمعية للمدرسة فى نظام تطوير الأداء المدرسى بسلطنة عمان فى ضوء نماذج بعض الدول^{٢٣}

ومن أهم ما جاء بهذه الجلسة، التأكيد على مجانية التعليم وضرورة ادماج مرحلة الطفولة المبكرة فى سلم التعليم ، والاهتمام بالمعلم ، والتأكيد على ضرورة الاهتمام باللغة العربية و الارث

^{٢١} اعداد دكتورة هبة جمال الدين

^{٢٢} اعداد ا. مدحت حسن نصر

^{٢٣} اعداد دكتور حسام الدين السيد، ودكتور خميس بن عبد الله البوسعيدى، ودكتور على بن سيف الجهورى

التاريخي والشخصيات التاريخية الملهمة في الحياة المصرية لدى الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة. وبناء معايير الشراكة المجتمعية للمدرسة و تضمينها ببرامج إعداد المعلمين. ثم اختتمت أعمال المؤتمر بجلسة ختامية، تم استعراض أهم ما تم استخلاصه من فعاليات المؤتمر ومنها:

١- أنه لم يعد لدينا الخيار ولا بد من ثورة في التعليم تأخذ في اعتبارها تزامن و تناغم السياسات الاجتماعية مع الاقتصادية والبيئية في اطار منظومى متكامل، وأن غياب الرؤية التربوية جزء من مشكلة التعليم الداعم للتنمية المستدامة.

٢- وعلى المجتمع أفرادا ومؤسسات تبنى قضية التعليم الداعم للتنمية المستدامة الذى يربط التعليم بأهداف التنمية ، حيث لا يمكن مناقشة منظومة التعليم بمعزل عن أيديولوجية المجتمع و أهداف التنمية به، وقناعة متخذى القرار والإرادة السياسية.

٣- التعليم الأساسى فى سلم الأولويات مع اعتبار تعليم الطفولة المبكرة (ما قبل الابتدائى) جزء منه (وهو ما أشير اليه حاليا فى مشروع قانون التعليم قبل الجامعى المعد حاليا لعرضه على مجلس النواب لمناقشته).

٤- لم يعد قصور الموارد عند الحديث عن تمويل التعليم هو التحدى الوحيد ، ولكن التحدى الحقيقى هو التنسيق بين أطراف التمويل بشكل فعال، ومواجهة الهدر، واحترام سلم الأولويات، وتبنى موازنات البرامج و الأداء.

٥- التعليم الداعم للتنمية المستدامة هو تعليم لا يلبي فقط احتياجات سوق العمل، ولكن يساهم فى ترسيخ القيم و المهارات والسلوك وأنماط الحياة، وفى بناء القدرات واعداد الفرد على تحمل المسئولية، ويشجع على ابداء الرأى والفكر الناقد، تعليم يوصل إلى التعلم.

٦- المعلم ثم المعلم ثم المعلم هو من يعول عليه تأكيد التعليم الداعم للتنمية المستدامة حيث الحكمة نقول :لا يرتقى مستوى التعليم فى أى دولة فوق مستوى معلمها.

- ٧- **المنهج فى التعليم ليس فقط المقررات، ولكن للأنشطة والمجالات والرحلات والممارسات والقدوة...** دور هام وفاعل ، مع ضرورة أن يتلائم المنهج مع المراحل العمرية للدارسين.
- ٨- **التأكيد على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التعليم المجانى الإلزامى للجميع ، فالتعليم لا يجتمع مع الفقر ، ولا بد من تبنى سياسات اجتماعية مساندة للتعليم.**
- ٩- **سوء إدارة العملية التعليمية هو التحدى الرئيسى أمام التعليم ، وأن التعددية والثنائية فى نظم التعليم يمكن أن تكون فاعلة فى وجود دولة قوية فى ادارتها للمنظومة التعليمية.**
- ١٠- **دعم العلاقة بين التعليم و التنمية المستدامة يحتاج الى ثقافة مازالت غائبة، ومطلوب دور فاعل للاعلام فى هذا الصدد.**
- ١١- **التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال موجة لابد من الاستفادة منها و لايجب الوقوف أمامها، وتوظيفها والاستفادة من تجارب الشباب المصرى الناجحة فى هذا المجال، وتوظيفها فى تقديم أشكال جديدة للتعليم والتعلم .**
- ١٢- **التأكيد على أهمية الحفاظ على اللغة العربية، والارث الثقافى والتاريخى كمقومات داعمة للحفاظ على الهوية، هذا دون اغفال الاهتمام بتعلم اللغات الاجنبية.**
- ١٣- **دعم تحويل البحث العلمى الى تطبيقات تساهم فى التنمية على سلم خطوات الطريق الصحيح نحو المستقبل.**